قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في شبوة

إقبال كبير من المواطنين على خدمات الاتصالات وتعامل مع أحدث الأنظمة الحاسوبية

خدمات الهاتف النقال تغطي المديريات والشبكة الثابتة وصلت معظمها

شهد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في محافظة شبوة نقله نوعية وكبيرة ، تمثلت في ربط المحافظة بالعالم الخارجي وإخراجها من دائرة العزلة التي كانت تعيشها قبل قيام دولة الوحدة المباركة في الثاني والعشرين من مايو 1990م .

فخدمات الهاتف بنوعيه الثابت والنقال أصبحت متوفرة بل وميسرة لجميع أبناء المحافظة فضلاً عن توفر تكنولوجيا المعلومات والشبكة العنكبوتية «الانترنت » التي هي الأخرى شهدت تحسناً كبيراً في الإقبال عليها وازدياد عدد المشتركين بها.

ومع الإقبال الكبير من المواطنين على خدمات الاتصالات بالمحافظة عمل فرع مؤسسة الاتصالات بالمحافظة على توسيع رقعة انتشاره بالمحافظة بالإضافة إلى تقديمه كافة التسهيلات التي تخدم المواطنين بالدرجة الأولى ولتسليط الضوء على هذا القطاع الحيوي الهام التقت صحيفة (14أكتوبر) بالمهندس عدنان محمد القصوص – مدير فرع المؤسسة العامة للاتصالات بالمحافظة الذي أستهل حديثه قائلاً :

لقاء/ عيدروس أحمد الخليفي

مشروع الرئيس بشأن تعميم الحاسوب استفاد منه عدد من مواطني المحافظة

شهدت الاتصالات في محافظة شبوة نمواً كبيراً جداً حيث لم يكن بأي حال من الأحوال وجود للمقارنة بين ماشهدته المحافظة قبل عام قيام دولة الوحدة المباركة وحالها اليوم حيث لم يكن في ذلك الوقت من خطوط الهاتف إلا عدد محدود جداً وكذلك كانت هناك صعوبة كبيرة جداً في الاتصالات سواء إلى داخل الوطن أو خارجه ومع بزوغ فجر الوحدة المباركة 22مايو 1990م قامت وزارة الاتصالات ممثلة بالمؤسسة العامة للاتصالات وذلك بناءً على توجيهات فخامة الأخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، بسرعة إدخال خدمات الاتصالات لجميع محافظات الجمهورية و منها محافظة شبوة وأن تولى المحافظة برعاية خاصة في إدخال جميع خدمات الاتصالات ، وبذلك وصلت الشبكة الهاتفية العاملة في المحافظة إلى أكثر من 21،000" واحد وعشرين ألف خط حتى نهاية سبتمبر لعام 2007م مع ربط المحافظة بجميع المحافظات بخطوط ألياف وإدخال خدمات الانترنت والهاتف النقال لتواكب العصر وتزويد خدمات الاتصالات للشركات الاستثمارية حيث لا يوجد استثمار بدون بنية تحتية من الخدمات ومنها الاتصالات .

وعن ربط مديريات المحافظة بخدمات الهاتف الثابت قال:- تم إدخال خدمة الاتصالات لجميع مديريات المحافظة التي كانت قبل الوحدة محرومة نهائياً من الاتصالات معزولة عن الوطن والعالم الخارجي ولكن الآن تم ربط جميع المديريات تقريباً ولم تبق إلا سوى مديريتين وسيتم إن شاء الله خلال الأشهر القادمة وتحديداً مطلع العام 2008م إدخال خدمات الهاتف لهما وكذلك القرى ذات الكثافة السكانية علماً بأن تلك المديريات كغيرها من مديريات المحافظة الأخرى توجد فيها تغطية للهاتف النقال cdma " إسقاط" وكذلك تغطية للهاتف السيار " يمن موبايل" مع العلم أيضاً تم عمل مسح خلال الأسابيع الماضية لجميع القرى ذات الكثافة السكانية بهدف إدخال خدمات الهاتف الثابت لها.

وبخصوص خدمات الهاتف السيار يمن موبايل وتغطية المحافظة بخدماته:

يمن موبايل حققت نتائج كبيرة جداً في زمن قياسي وذلك بفضل دعم وتوجيهات فخامة الأخ /علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لكسر الاحتكار وتوصيل الخدمة إلى أكبر قطاع من المواطنين سواء في المدن أو القرى أو السهول والجبال والجزر بأقل كلفة ممكنة حيث وصلنا إلى جميع مديريات المحافظة ونحن بصدد افتتاح (ست محطات) جديدة في المحافظة إن شاء الله خلال الربع الأول من العام القادم 2008م نكون قد غطينا جميع المديريات في المحافظة وبهذه المناسبة لا ننسى أن نشكر قيادة السلطة المحلية بالمحافظة والأمين العام للمجلس المحلي والشخصيات الاجتماعية ومدراء المديريات وذلك لعلمهم على تسهيل أعمالنا في توصيل الخدمات الهاتفية إلى الأرياف والمدن بالمحافظة .

مشروع فخامة رئيس الجمهورية . بخصوص تعميم الحاسوب للمواطنين إلى أين وصل ؟

مشروع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح . لتعميم الحاسوب الذي يعتبر مكرمة من فخامة الأخ الرئيس في تبني هذا المشروع ليعمل على نقل المواطن اليمني نقلة نوعية في تطوير واستثمار المواطن اليمني خاصة الموظف الذي يعمل في القطاع العام والمختلط لتواكب العصر وننافس في بناء العقول وصقلها لخدمة الوطن . والوزارة الآن تدرس وتعد لقاءات عدة لإخراج المرحلة الرابعة من هذا المشروع وذلك بعد نجاح المراحل الثلاث السابقة ونحن نلبي أي طلبات في هذا الجانب لجميع الموظفين بالتقسيط .

وعن إيرادات المؤسسة ومديونياتها :- بلغت إيرادات فرع المؤسسة بالمحافظة خلال العام 2006م مبلغ وقدره: "350.207.266" ريالاً ونتوقع زيادة الإيرادات لصالح الفرع خلال العام الجاري 2007م بنسبة 39 % عنها في العام 2006م أما بالنسبة للمديريات فقد بلغت "59.555.734 "ريالاً لعدد "2657" مشتركاً وقد تم عمل لكل القطاعات من المواطنين والجهات الحكومية وقد تم الالتزام من قبل الجهات الحكومية بالتشديد ولكن تبقى مديونية المواطنين حيث تم توزيع الشعارات لجميع المشتركين الذين عليهم مديونية وسيتم الانتقال إلى فصل جميع الخطوط العاملة عند المشتركين الذين لديهم مديونية وبعد ذلك سيتم إتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتخلفين مع أننا مستعدون لتقسيط هذه المديونية بما يتناسب مع الدخل وبدون إجحاف أو إرهاق بحق المشتركين.

ماهي الآمال والطموحات التي تتمنون أن تحققوها ؟

طموحنا كبير وبفضل الله ومتابعة الأخ / وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس / كمال حسين . وقيادة المؤسسة العامة الذين يعملون على إدخال جميع الخدمات الجيدة والخدمية سواء كان في الشبكة أو السنترالات أو تراسل المعطيات والوزارة والمؤسسة لديها خطة تطوير جميع السنترالات وتقديم خدمات الشبكة الثابتة بما يتناسب مع التطورات في عالم الاتصالات وستكون مفاجأة لجميع المشتركين .

وبخصوص الصعوبات التي تواجه الفرع قال المهندس عدنان القصوص:- الصعوبات قليلة ومن بينها المديونيات التي على المشتركين من المواطنين لكن أقول انه يتم التغلب على هذه الصعوبات بفضل دعم الأخ محافظ المحافظة وأمين عام المجلس المحلي ومدراء المديريات والمجالس المحلية والمشائخ ورجال الغرفة التجارية وكذلك كوادر المؤسسة العامة للاتصالات برئاسة المهندس / كمال حسين وذلك لتقديم كامل خدمات الاتصالات لجميع المديريات والقرى .

مدارات

أهمية التوثيق القضائي وتسويات الموثقين

علي محمد راجح

مع انعقاد ندوة التوعية الإعلامية الخاصة بأهمية التوثيق في الأسبوع قبل الماضي ولأهمية التوثيق القضائي الذي كان الدافع للكتابة حول موضوع تسويات الموثقين الذي جاء حديث الأستاذ وكيل وزارة العدل القاضي عبد الرحمن الشاحذي مؤكداً أهمية التوثيق القضائي ودوره في حفظ الحقوق والحد من المنازعات والطرق والإجراءات القانونية المتبعة وأهمية التوثيق للمحررات بجميع أشكالها لضمان وصون الحقوق الخاصة و العامة ، إضافة إلى تأكيد الأستاذ وكيل وزارة العدل لشؤون التوثيق (القاضي حيدر باجارة بقول) أن التوثيق يلعب دوراً هاماً في تثبيت التصرفات واستقرارها وللحد من المنازعات ... الخ

وعليه فإن عمليه ترجيح جانب ضم الموثقين إلى الهيكل القضائي على الهيكل الإداري كان هو المنتظر كون الأصل في تسوية الأوضاع الوظيفية هو الأخذ بمصالح الناس ومصلحتهم في تحسين أوضاعهم وطبيعة الأعمال التي يقومون بها وشروط الحصول على الوظيفة وخصوصاً وأن الموثقين صدر بهم قرار وزاري بتعيينهم في الهيكل الخاص بالموثقين وهذا يعني أن القرار أخذ بعين الاعتبار تحسين أوضاعهم للخصوصية والأهمية لطبيعة عملهم وبذلك أخرجهم من هيكل الوظائف الإدارية لموظفي الجهاز الإداري للدولة ..

والتسوية الأخيرة لمجلس القضاء الأعلى لأوضاع الإخوة الموثقين الذين انتظروا طويلاً كانت مخيبة لآمالهم حيث لم تؤخذ مصالحهم في تحسين أوضاعهم من خلال ظمهم إلى هيكل الوظائف القضائية بل جاء القرار بظمهم إلى هيكل الوظائف الإدارية لجهاز الدولة رغم أن لديهم شروط الوظيفة القضائية التي نصت عليها المادة (57) من قانون السلطة القضائية وهنا أتحدث عن معرفتي بالموثقين الذين لديهم قرار وزاري بالتعيين بوظائف الهيكل الخاص بالموثقين وعلى وجه الخصوص الذين يعملون في أقلام التوثيق في مختلف محاكم محافظة عدن لأكثر من خمسة عشر عاماً وهم يتولوا التوثيق وقد اكتسبوا الكثير من الخبرات والكفاءات للعمل في مجال التوثيق القضائي وبعلم ورقابة السلطة القضائية بمختلف درجاتها وخضعوا خلال السنوات الماضية لرقابة وتفتيش هيئة الرقابة للتفتيش القضائي الدورية التي تتم على المحاكم ولم تكن هناك أي ملاحظات بل على العكس حصلوا على الإشادة والإطراء بما يقدموه من عمل ممتاز ومنظم وفقاً للنظام والقانون الخاص بالتوثيق للحفاظ على مصالح وحقوق الناس ..

وتعلمنا من الشريعة الإسلامية أن أي فعل يقوم به الإنسان أثناء نزول الوحي ولم ينزل به تحريم فهذا يعني أقرار من الله سبحانه وتعالى بذلك الفعل وإلا لكان الله تعالى أنزل فيه تحريم .. وبالقياس على ذلك فإن السلطة القضائية بمختلف الدرجات يعلمون أن الموثقين هم من يتولون التوثيق في أقلام التوثيق بما فيهم الأخ رئيس مجلس القضاء الأعلى الأستاذ القاضي /عصام السماوي وبهذا إقرار منهم بصحة ما يقوم به الموثقون ، وبالأخذ بنص المادة رقم (5) من قانون التوثيق والتي تنص على ما يلي :(يتولى التوثيق في مكاتب واقلام التوثيق قضاة ومساعدون قضائيون... الخ))

وكون الموثقين هم من يتولون التوثيق في أقلام التوثيق وبإقرار السلطة القضائية طيلة 15 عاماً فهذا يعطيهم الحق في اكتساب الوظيفة القضائية ومن القرائن الأخرى الدالة على أحقيتهم بالظم إلى هيكل الوظائف القضائية وليس هيكل الوظائف الإدارية يمكن ذكر ما يلي :

القرار الوزاري بتعيين الموثقين في الهيكل الخاص بالموثقين فهذا يعني انتقالهم من هيكل موظفي الجهاز الإداري إلى هيكل الموثقين والذي تم تحسين أوضاعهم فكانت خطوة مباركة من الجميع وحصلت على استحسان الجميع والتسوية الأخيرة لإوضاعهم والتي كانوا على أمل ظمهم في هيكل وظائف السلطة القضائية والذي سيتحقق انتقالهم إلى أعلى ولكن خابت توقعاتهم حيث كان قرار مجلس القضاء الأعلى بتسوية أوضاعهم في هيكل موظفي الجهاز الإداري وهذا يعني انتقالهم إلى ما هو أدنى ((انقص)) ما يعني دفعهم إلى الخلف وفي الوقت أن الانتقال إلى ما هو أعلى أحق وأولى لإعتبارات وأهمها أنهم يتولون التوثيق في أقلام التوثيق أي أنهم يشغلون الوظيفة القضائية بحسب قانون التوثيق المادة رقم (5) ولديهم مؤهلات شغل الوظيفة القضائية .

قرار مجلس الوزراء رقم (162) لسنة 200م بتعديل الوظائف والمرتبات والعلاوات والبدلات لأعضاء السلطة القضائية ، وعلى وجه الخصوص المادة رقم (6) منه تنص على ما يلي:«يراعي بالنسبة لمن يحملون حالياً وظائف قضائية ويشغلون وظائف أدراية وليس لديهم مؤهلات لشغل الوظيفة القضائية أن يحتفظوا بما يتقاضونه حالياً بصفة شخصية ويتم تسكينهم في الوظائف الإدارية المناسبة)).

فقرار مجلس القضاء الخاص بتسوية أوضاع الموثقين تعامل معهم بنفس الحكم الوارد في المادة رقم(6) من قرار رئيس الوزراء انف الذكر ولم يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الكبير والواضح بين كل من الحالتين حيث وأن حالة الموثقين تختلف من حيث أن لديهم مؤهلات لشغل الوظيفة القضائية إضافة إلى أنهم يشغلون وظائف قضائية .

المادة رقم (35) من قانون التوثيق تنص على ما يلي :((يقوم القضاة بتوثيق المحررات في المحاكم التي لم تستحدث فيها أقلام التوثيق إلى حين أن شاء و تلك الأقلام)).

والتي في الوقت أن موظفي المحاكم ورؤساء أقلامها لا يعطيهم القانون حق التوثيق ولو في المحاكم التي لم يستحدث فيها أقلام التوثيق .. وعليه يمكن أن نستنتج العلاقة المنطقية التالية :

الموثق يقوم بتوثيقه المحررات بحسب المادة رقم (9) من قانون التوثيق.

القاضي يقوم بتوثيق المحررات بحسب المادة رقم (35) من قانون التوثيق.

النتيجة : الموثق قاضي وهذه النتيجة قياساً مع العلاقة الرياضية المنطقية .

أ = ب

ج = ب

إذاً فإن أ = ج

المادة رقم (25) من قانون التوثيق تنص على ما يلي :((تتمتع المحررات المحررة أو الموثقة من قبل الموثق بالقوة الثبوتيه المنصوص عليها في القانون ... الخ)) فيها أثبات لطبيعة عمل الموثق التي تتمتع المحررات التي يوثقها بالقوة الثبوتية والتنفيذية كما هي للقضاة .

بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أن الموثقين الذين يتولون التوثيق طيلة 15 عاماً وقاموا بتوثيق المحررات والتي أصبحت تتمتع بالقوة الثبوتية والتنفيذية فعدم أعطاءهم الاستحقاق الوظيفي سيظهر خلل في قانونية وشرعية المحررات وسيعكس نفسه على مصالح وحقوق الناس وحتى تتجنب المحررات الموثقة البطلان ومن أجل المحافظة على مصالح وحقوق المواطنين فإعادة النظر في تسوية أوضاع الموثقين باستحقاقهم للوظيفة القضائية وضمهم إلى هيكل الوظائف القضائية ؛؛ علماً بأن عدداً من الموثقين الذين شملهم القرار الوزاري بالتعيين بوظائف هيكل الموثقين قد تم ترتيب أوضاعهم في هيكل الوظائف القضائية بصورة انفرادية وما تبقى سوى القليل من السيدات وهم يأملون من الإخوة الأفاضل القضاة رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى في الأخذ بطلبهم في إعادة النظر في قرار تسوية لإوضاعهم كونهم يشغلون الوظيفة القضائية وفقاً للقانون ولديهم مؤهلات شغل الوظيفة القضائية فهل سيجد طلبهم طريقة للسادة الأفاضل رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى بعد أن طال الانتظار ..

اليمن .. حكاية طقوس عيدية لا تنتهي

صنعاء / سبأ:

تنقضي أيام العيد، وتنتهي معها ممارسة طقوس عيدية ذات دلائل وأبعاد مميزة أنفرد بها اليمن عن غيره مع اختلاف بعضها وتطابق بعضها الآخر.

وحسب واقع الحال فرغم اختفاء كثير من هذه الطقوس إلا أن هناك عدد لا بأس به لا يزال يمارس إلى يومنا هذا، ولكن ليس بنفس الرغبة التي كانت تمارس بها هذه الطقوس خلال فترات مضت.

وتزداد ممارسة هذه الطقوس في الريف أكثر من الحضر، ففي منطقة سنحان محافظة صنعاء على سبيل المثال هناك عدد من الطقوس العيدية المميزة ذات دلائل وأهداف نبيلة بطريقة فكاهية وكوميدية «كالشرعبة» و«الشعال» و«العزاريد» يتم استقبال عيد الأضحى من خلالها بممارسة هذه الطقوس قبل قدوم العيد بعدة أيام.

تبدأ هذه الطقوس بالاستعداد لأضحية العيد قبل قدوم العيد بأسبوع أو عشرة أيام، حيث تجتمع كل مجموعة للاشتراك في شراء ثور كأضحية للعيد خاصة غير القادرين على الأضحية بالأغنام التي يجب أن تكون فردية، وهذا نوع من التكافل الاجتماعي، حيث يتم تقسيم الثور إلى سبعة أقسام، للتعاون على ثمنه، وتقوم كل مجموعة بعملية ذباحة الأضحية، وتقسيمه بدلا عن شراء الأضحية من الأسواق، وهذا النوع من التكافل الاجتماعي يوجد في معظم مناطق اليمن خاصة الريفية.

أما قبل العيد بثلاثة أيام فيتم ممارسة طقس مميز يسمى (الشرعبة)، وهذا النوع يمارس من قبل الشباب ولا يسمح للأطفال بالمشاركة فيه، كون طقوسه تبدأ في الليل، حيث يبدأ عدد من الشباب بالتجمع من بعد صلاة العشاء ويجولون أمام المنازل والحارات التي يتواجد فيها الشباب وهم ينادون «شرعب الليل يا شرعب يا من تعشى خرج يلعب»، وإذا وجدوا أن هناك بعض الشباب لم يخرجوا من منازلهم للعب معهم ينادون « أخرج أخرج يا مكدد برمة الأكل برمة الأكل كسروها بالحجارة بالحجارة»، أي أخرج يا من ما زلت تنظف الأكل المتبقي على الإناء، وإلا سوف نكسرها بالحجارة، والبرمة وعاء من الفخار يستخدم للحم.

ولما يخرج الجميع يجتمعون في مكان محدد ويقومون باللعب واللهو والمرح وتبادل النكات والفكاهات والأحاديث الودية والهموم والمشاكل التي قد تواجه البعض منهم، وكيفية حلها بطريقة إيجابية، وهكذا حتى الساعة الحادية عشرة ليلا ويذهبون إلى منازلهم، وهذا يولد نوع من التقارب والصداقة والود بين أبناء القرية أو المنطقة الواحدة، بالإضافة إلى استفادة الشباب من خبرات بعضهم.

الشعال:

أما «الشعال» فيتم الاستعداد له من قبل العيد بأسبوع، حيث يقوم الجميع بتجميع إطارات السيارات المنتهية من كل مكان، وذلك من أجل «الشعال» أي إحراقها ليلة العيد، حيث تختار كل مجموعة جبل من الجبال الموجودة في المنطقة، ويحددونه كمنطقة للشعال فيه ويتم التفاخر في الاختيار فكل مجموعة تحب أن يكون أكبر جبل له قمة مرتفعة هو الجبل الخاص بها.

وقبل العيد بيوم تبدأ كل مجموعة منذ الصباح الباكر بعملية حمل الإطارات التي سيتم إحراقها إلى الجبل، وذلك لأنها عملية شاقة تتطلب حمل الإطار باليد أو على الأكتاف حتى يتم إيصاله إلى قمة الجبل، والتي يصل عددها من 40.60 إطاراً لكل مجموعة يبدأون بترتيبها وتوزيعها من خلال رصف 3.5 إطارات فوق بعض ويشكلون أشكال فنية حيث تحاول كل مجموعة عمل أشكال أفضل من الأخرى.

وبعد أذان المغرب مباشرة يتم إشعال الإطارات أو المشاعيل فتظهر لوحات غاية في الجمال والإبداع كتعبير عن الفرحة والابتهاج بالعيد ومشاركة في الفرحة مع حجاج بيت الله الحرام الواقفين بعرفات.

وبعد إشعالها تنتظر كل مجموعة في الجبل بعض الوقت حتى يتم التأكد من أن جميع المشاعيل احترقت، وكذا لمراقبة المجموعات الأخرى كي يعرفوا مشاعيل أي مجموعة هي الأفضل بعدها يتم النزول من الجبال وكل مجموعة تردد الأهازيج والزوامل الشعبية المعبرة عن التفاخر، ونبذ الفرقة والفرحة بالعيد، بالإضافة إلى تقديم التهاني لحجاج بيت الله الحرام حتى يتم اجتماع جميع المجموعات إلى مكان واحد.

أما الأطفال فلهم حكاية خاصة بهم في الشعال حيث يقومون قبل العيد بعدة أيام بتجميع العلب المعدنية الفارغة لمشاعيلهم وليلة العيد يرتبونها من النهار على أسطح المنازل ويعملون داخل العلب مادة الرماد وفي المغرب يشعلونها في على شكل لوحات فنية أيضا، ويبقون إلى جانبها يشاهدونها ويشاهدون مشاعيل الكبار على الجبال، وهم يرددون بكل فرحة وسرور « ياعيدوه يا عيدوه حرق المشعل بقناديله وأحنا جهال ما درينا به» وجهال بمعنى أطفال، ويطلقون بعض الألعاب النارية في الهواء.

العزاريد:

أما ثاني أيام العيد فتبدأ أجمل الطقوس العيدية وهي « العزاريد» يشارك فيها جميع الذكور كبار وشباب وأطفال وتستمر لمدة ثلاثة أيام.

حيث يبدأ هذا الطقس منذ الساعة الواحدة ظهرا بالرقصات الشعبية المعروفة بالبرعة حتى يتجمع الناس، ويذهبون إلى الوادي حيث تتواجد أشجار الأثل وتكون قد سبقتهم مجموعة بدون أن يعرف أحد بها يحددون 3 .5 أشخاص يكونون هم العزاريد، والبقية يقومون بعملية تلبيس العزاريد التي تم تحديدهم بلبس العزرود المكون من جلود الأغنام التي تم ذباحتها للأضحية للصدر واليدين والرجلين أما الوجه فيتم تغطيته بقناع من جلد وجه الثور الأضحية أيضا حتى أن الجميع يصعب عليهم معرفة من يكون العزرود.

ويمسك على يديه حزمة من العصي لمعاقبة من يحاول أذيته أو لم يطيع أوامره أو لم ينفذها حيث يقوم العزرود بعمل خط في الأرض بعصاه، وينهض الجميع يشكلون صفا واحدا مستقيم على الخط وكل خمس دقائق يعمل خط وهكذا حتى الوصول إلى المكان الذي تجمعوا فيه.

وخلال المشي على الخط يعمل العزرود استراحة كل ربع ساعة لجلوس الصف على الأرض، ويقوم بعمل محاكمة خلال هذه الاستراحة، ويختار عددا من الأشخاص لمحاكمتهم، حيث يختار أصحاب محال البقالة ومضخات المياه والطواحين، وغيرهم من أصحاب المهن، ويحاكمهم لماذا ترفعون أسعار السلع أو الماء أو طحن الحبوب وغيرها، ويقوم بضربهم دون زعل من أحد، حيث يتقبلونها بروح المرح أو يعاقبهم بأن يتقلبون على التراب بملابسهم ومن يراه العزرود يحمل السلاح يخرجه من الصف، ويجعله يعطي سلاحه لشخص آخر، ويأمره بإطلاق جميع الأعيرة النارية في الهواء كي يكون درس لصاحب السلاح أن لا يأتي مره أخرى به.

كما يتخلل اليوم بعض المطاردات من قبل العزرود للأطفال الذين ينادون عليه بألقاب فكاهية أو يحاولون أذيته، حيث يقوم الأطفال بعمل أسلاك الإطارات على الطريق كي يعيقوا العزرود من مطاردتهم، وكذا محاولة إسقاطه على الأرض كي يضحكون عليه ويعيرونه بأنه عزرود ضعيف.

وللعزرود الحق في إخراج جميع المخزنين في المنازل، حيث يدخل عليهم ويضربهم بالعصي للخروج للعب فالبعض يخرج والبعض يختبئ في الأسطح والغرف الأخرى إلا إذا كان هناك ضيف متواجد فيتم السماح لهم بالتخزين مع الضيف.

وهناك الكثير والكثير من الطقوس في مختلف مناطق اليمن التي للأسف بدأت بالاختفاء، ولكن يجب على الجميع تحمل مسؤولية الحفاظ عليها وتفعيلها، وإعادة ممارستها لما لها من أهداف اجتماعية واقتصادية إيجابية.